من علل أحاديث الثقات
(انتقال نظر الراوي)
نماذج تطبيقية

م.د أحمد عبدالله عثمان الطالباني
مديرية الوقف السني/ كركوك

تاريخ استلام البحث / ٢٠١٨/١/٢٤ تاريخ قبول النشر/ ٢٠١٨/٣/٥

مقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العَالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين، وإمامِ المتقين، سيدنا محمدٍ ﷺ، وعلى آله وصحبهِ أجمعين، فَهُو سُبحَانَهُ وَحْدَهُ الذي هَدَي وَعَلَّمَ، وَتَفَضَّلَ وَتَكَرَّمَ، وَأَسْبَغَ عَلينَا النِّعَمَ، وَحَفِظَنَا بِرُكْنِهِ الذي لا يُرَامُ، وأنارَ لنَا السبيلَ وَهَدَانَا إلي الدليلِ، أما بعد:

فإنَّ نقد الأخبار من أهمِ العلومِ التي امتاز بها المسلمون عن غيرِهم مِن أممِ الأرض، لذلك ظهر وبَرَزَ نُقادُ وورثةُ الشريعة في أولِ عَصرِ تدوين السُنَّةِ الشريفةِ، فَقَامَ عمالقةُ هَذَا العلمِ بنقد الرواياتِ والآثار والأخبار، وبذلوا في ذلك كُلَّ غَالٍ ونفيسٍ، وقاموا بالتفريقِ بين المقبول والمردود، وتفنيدِ الباطلِ منها وبيانِ زيفِهِ.

كانَ ومازال عِلْمُ كشفِ عِلَلِ الحديثِ مِنْ أَدَقِّ العُلومِ، وَأعمقِها، وأَنفعِها في تحقيقِ المسائلِ والأحكامِ الشرعيةِ التي عليها مَدارُ الدِّينِ، ولا يَشُكُّ بهذا الفن مشتغلٌ فضلاً عن بارعٍ فيهِ، بأنَّ معرفةَ عللِ الحديثِ، وأحوالِ الرجالِ، بمثابةِ الرأسِ مِنَ الجسدِ في علمِ الحديثِ، وبالنسبةِ لطلبة العلم والباحثين، تعتبر من أهمِ المباحث التي تساعدهُم في التحقُّقِ من صحة الحديث.

ومن بين هذه العلل أو الأوهام التي تقع لأحاديث الثقات (انتقالُ نَظَرِ الراوي)، وصورة هذه العلة: هو ما يقع لبعض الرواة أو ناسخي المخطوطاتِ الحديثية عندما تكون هناك كلمةٌ أو جملة متماثلةٌ في سطرين متواليَيْن، أو سطورٍ متقاربة، ففي هذه الحالة ينتقل نظر الراوي إلى الكلمة أو الجملة المتماثلة، فعندئذ يُدخل سندا في آخر وهكذا، والعارف المتمرس بعلم الأسانيد والمتون والمشتغلُ في المخطوطات الحديثية يكشفه ويبين ذلك ويعلم به، وبيانُ وكشفُ هذه العلة تكون بمعارضته مع الأحاديث الصحيحة الأخرى، فبالمعارضة يذهب كثير من هذا الخلل، لذا وجدتُ الوقت مناسبا لكتابة بحث عن هذه العلة وهي انتقال نظر الراوي.

محتويات البحث

المقدمة	١
محتويات البحث	٢
أولا: هدف البحث	٣
ثانيا: الأسباب الباعثة لاختيار هذا الموضوع	٣
ثالثا: الأبحاث السابقة	٣
رابعا: منهجي في البحث	٣
ملخص البحث باللغة العربية	٤
ملخص البحث باللغة الانكليزية	٥
المبحث الأول: تعريف العلة، أسبابها، وسائل كشفها، وفيه ثلاثة مطالب	٦
المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا	٧
المطلب الثاني: أسباب العلة	٩
المطلب الثالث: وسائل كشف العلة	١١
المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من علل الأحاديث في انتقال نظر الراوي وفيه تمهيد وخمسة مطالب	١٢
تمهيد: بيان المقصود من انتقال نظر الراوي في الحديث	١٣
المطلب الأول: نموذج من انتقال نظر عبدالحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام الوسطى"	١٤
المطلب الثاني: نموذج من انتقال نظر ابن الملقن في كتابه (البدر المنير)	١٥
المطلب الثالث: نموذجان من انتقال نظر ابن الجوزي في كتابه (الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي)	١٦
المطلب الرابع: نماذج من انتقال نظر الراوي من كتاب (عمدة القاري)	١٧
المطلب الخامس: نموذج من انتقال نظر الشيخ الألباني في تحقيقه سنن أبي داود	١٨
الخاتمة	١٩
المصادر والمراجع	٢٠

أولا: هدف البحث:

استعرضتُ في هذه الدراسةِ جانباً هاماً من نقد علماء الحديث لِعلةِ أحاديث الثقات وهو انتقال نظرِ الراوي، وكيفيةِ كشفها من خلال معارضتها مع روايات أخرى، وقد ذكرتُ لذلك أمثلةً في هذه الدراسة تدلُّ عليها.

ثانيا: الأسباب الباعثة لاختيار هذا الموضوع:

هناك سبب واحد دفعني لكتابة هذا البحث هو أن هذه العلة موجودةٌ ومبثوثة في بطون كتب شروح الحديث وعلله، لذا كان بحاجة إلى جعله بحثا علميا يكون في صورة متكاملة كي يعلمَ طالبُ علمِ الحديث جوانبَ هذا الخلل في هذا الموضوع.

ثالثا: الأبحاث السابقة:

في حدود علمي واطلاعي المتواضع لم أجد أحدا كَتبَ بحثا علميا محكما حول هذا الموضوع، وهو (انتقال نظر الراوي) الذي يعتبر علةً يقع في أحاديث الثقات، فلم أجد باحثا قام بجمع نماذج من هذا النوع من الأمثلة وجعلها بحثا علميا، لذا قمت بهذا العمل.

رابعا: منهجي في البحث:

١- أكتفي بتخريج الحديث من الصحيحين (صحيح البخاري ومسلم)، فإن لم أجد فسأُخرِّجه من أحد الكتب الحديثية المعتمدة، كالسن الأربعة، ومسند أحمد، وهكذا.

٢- إذا ذُكر حديثٌ مع أحاديث البخاري ومسلم أو أحدهما – من باب المتابعات أو الشواهد- فلا أحكم عليه بناءً على أن المتن موجود في الصحيحين أو أحدهما.

٣- أذكر درجة الأحاديث والآثار المستشهد بها – من غير الصحيحين- أثناء البحث نقلا عن أهل الاختصاص بحسب الوسع والطاقة.

٤- لم أترجم للصحابة ﷺ، والتابعين ومن بعدهم المشهورين المعروفين منهم.

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إبراز جهود علماء ونقاد الحديث لنقدهم الأخبار، ففي أولِ عَصرِ تدوين السُنَّةِ الشريفةِ بَذَلُوا في نقد الأخبار كُلَّ غَالٍ ونفيسٍ، من أجل التفريقِ بين الحديث المقبول والمردود، وتفنيدِ الباطلِ والموضوع وبيانِ زيفِهِ.

وعِلْمُ كشفِ عِلَلِ الحديثِ مِنْ أَدَقِّ العُلومِ، ومعرفةُ عللِ الحديثِ، وأحوالِ الرجالِ بالنسبةِ لطلبة العلم والباحثين، تعتبر من أهمِ المباحث التي تساعدهُم في تحقيقِ صحة الحديث ورده.

ومن بين هذه العلل حيث يقع لأحاديث الثقات انتقال نظر الراوي، وهو ما يقع لبعض الرواة أو ناسخي المخطوطاتِ الحديثية عندما تكون هناك كلمةٌ أو جملة متماثلةٌ في سطرين متواليَيْن، أو سطورٍ متقاربة، ففي هذه الحالة ينتقل نظر الراوي إلى الكلمة أو الجملة المتماثلة، فعندئذ يُدخل سندا في آخر وهكذا، والعارف المتمرس بعلم الأسانيد والمتون يكشفه بالمعارضة مع الأصول أو غيرها من الكتب المعتمدة.

المبحث الأول: تعريف العلة، أسبابها، وسائل كشفها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: أسباب العلة.

المطلب الثالث: وسائل كشف العلة.

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا

العلة في اللغة:

والعلة في اللغة: المرض، قال الجوهري: "لا أعلَّكَ اللهُ"(١)، أي لا أصابك الله بعلة أو مرض.

وقد اختلف أهل اللغة فيما هو القياس في تسمية الحديث المعلّ بعلة: هل هو مُعلٌّ، أم معلول، أم معلَّل؟ فذهب جمعٌ من أئمة اللغة إلى أن القياس أن يقال: "مُعَلٌّ" لأنه اسم المفعول من الفعل " أَعَلَّ "(٢).

وأما لفظة " معلول ": فقد اختلف أهل اللغة في جوازه ومنعه، فذهب قوم إلى أن أصلها " عَلَّهُ، يَعُلُّهُ، ويَعِلُّهُ "

أي يسقيه المرة بعد المرة، ويقال: عَلَّتِ الإبلُ تَعِلُّ وتعُلُّ إذا شربتْ الشَّربَةَ الثانية.

قلتُ: والراجح أن هذه الألفاظ صحيحة؛ لأن لها أصولاً ثابتة في كلام العرب حيث ذكر ابن فارس أن لكلمة علَّ أصولاً ثلاثة صحيحة: الأول: الضعف، والثاني: التكرار، والثالث: العائق[٣]، أي: الذي عاقته علة من العلل ومنعته من أن يكون محتجا به.

وقد ورد لفظ " معلول " على ألسنة كثير من المحدثين المتقدمين كالبخاري[٤]، وأبي داود في رسالته لأهل مكة[٥]، والترمذي[٦]، وابن خزيمة كما في السنن الكبرى عند البيهقي[٧] ، وابن حبان في صحيحه[٨] ، والدارقطني في علله[٩]، والحاكم في مستدركه[١٠]، وأبي نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم[١١]، والخليلي في الارشاد[١٢]، وابن عبد البر في التمهيد[١٣]، والبيهقي في السنن الكبرى[١٤]، واستعمله المتأخرون أيضا كالحافظ ابن رجب الحنبلي في الفتح [١٥]، وابن حجر العسقلاني في الفتح، والسخاوي في فتح المغيث[١٦].

أما العلة في الاصطلاح:

قال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: وإنّما يُعلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، إنَّ حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علةٌ فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً[١٧].

وعرفه الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته فقال: فالحديث المعلَّل هو: الحديث الذي اطُلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شرط الصحة من حيث الظاهر[١٨].

وقد انتُقد تعريفُ ابنِ الصلاح؛ لأنه ذَكر علة الإسناد، ولم يشمل هذا التعريف علة المتن، التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد[١٩].

وعرفه الحافظ العراقي فقال: والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[٢٠].

وأما الحافظ ابن حجر فقد ذكر في تعريف المعلل أثناء كلامه على أنواع الضعيف فقال: ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل[٢١].

علق الدكتور همام سعيد على تعريف ابن حجر حيث قال: ولا يصلح هذا لأن يكون حدا للعلة، إذ هو بيان لطرق الكشف عن العلة[٢٢].

وما نختاره من هذه التعاريف هو ما قاله الحافظ العراقي، لأنه تعريف جامع صحيح.

المطلب الثاني: أسباب العلة

هناك سبب عام يقف وراء الكثير من علل أحاديث الثقات، ألا وهو الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، فالبشر يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون، على ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر ومقل[٢٣].

وقد عقَدَ لهذا السبب ابنُ مُفْلِحٍ فصلاً في "الآداب الشرعية"[٢٤] بعنوان: «فَصْلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر» ، ثم أورد تحته بعض أقوال الأئمَّة الآتية.

ذكر الحافظُ ابن عبد البر حديث سهو النَّبي عليه الصلاة والسلام في الصلاة، ثم قال: وفي هذا الحديثِ بيانُ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهمِ والنِّسْيان؛ لأنه إذا اعتَرَى ذلك الأنبياءَ، فغيرُهُمْ بذلك أحرى[٢٥].

وقال الإمام مالك: ومَنْ ذا الذي لا يُخْطِئ؟![٢٦].

وقال عبد الله بن المبارك: مَنْ ذا يَسْلَمُ من الوَهمِ؟[٢٧].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: من يُبَرِّئُ نفسَهُ من الخطأ فهو مجنون[٢٨].

إذن فدخول الوهم والخطأ والنسيان –الذي يعتبر من علل الحديث– على الصحابة والتابعين والأئمة شيء معروف عند العامة والخاصة.

وقد جمع الحافظ ابن حجر رحمه الله في النخبة أسباب علة الحديث، وهي:

١– أن يكون لكذب الراوي.

٢– أو تهمته بذلك.

٣– أو فحش غلطه.

٤– أو غفلته عن الإتقان.

قلت: وانتقال نظر الراوي يندرج ضمن هذا السبب، فالراوي يغفُل أو يقع في غفلة وهو لا يدري عندما ينتقل نظره من حديث إلى حديث آخر، أو من سند إلى سند سابق أو لاحق. وهذه العلة تُكشف بالقرائن، وجمع الطرق.

٥– أو فسقه.

٦– أو وهمه بأن يروى على سبيل التوهم.

٧– أو مخالفته للثقات.

٨– أو جهالته.

٩– أو بدعته.

١٠– أو سوء حفظه بأن يكون ليس غلطه أقل من إصابته[٢٩].

قلت: وهناك أسباب أُخر لعلل الحديث لكن في الحقيقة تندرج ضمن هذه الأسباب التي ذكرناها مثل:

التلقين، والتدليس، وخفة الضبط، وكثرة الوهم، مع بقاء عدالتهم.

المطلب الثالث: وسائل كشف العلة

كشف العلة لا يكون إلا بعلم وفهم ومعرفة وممارسة طويلة، ويتحتم على إيجاد كل علة من برهان وحجة، وقد هيأ الله لهذا العلم الجليل نقادا مكَّنهم من كشف أيَّةِ علة تحيط بالحديث سندا أو متنا، وكتب علل الحديث التي ألَّفها أئمتنا قديما وحديثا تحمل بين طياتها صورةً كاملة وشاملة، وفيما يلي أذكر مختصرا حول الوسائل التي تكشف علة الحديث:

١ – معرفة المدارس الحديثية، ونشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها وتأثيرها في غيرها، وما تميزت به عن غيرها، فقد نشأت للحديث مدارس في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر واليمن.

٢ – معرفة من دار عليهم الإسناد، وأوثق الناس فيهم، وتمييز أصح الأسانيد وأضعفها وممن اهتم بهذا، وأرسى قواعده علي بن المديني.

٣ – معرفة الأبواب: ورَجُلُ العللِ الحافظُ العارفُ الفهمُ لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد أن جمع الأحاديث في الأبواب.

قلت: وهذه الوسيلة هي الكفيلة والكاشفة والمرصدة لوهم وخطأ الراوي حال انتقال نظره أثناء التحديث أو الكتابة، حيث يقوم الناقد الحاذق المحنك الجهبذ بجمع الأسانيد والمتون في سبيل الوصول إلى صحة الحديث، ويخرج من خلال هذا الجمع بنتيجة علل بعض منها.

٤ – معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب.

٥ – معرفة مواطن الرواة.

٦ – معرفة الوفيات والولادات. وعن طريق هذه المعرفة يتأكد الناقد من السماع والمعاصرة أو ينفيهما.

٧ – معرفة من أرسل ومن دلس ومن اختلط.

٨ – معرفة أهل البدع والأهواء[٣٠].

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من علل الأحاديث في انتقال نظر الراوي وفيه تمهيد وخمسة مطالب:

تمهيد: بيان المقصود من انتقال نظر الراوي في الحديث.

المطلب الأول: نموذج من انتقال نظر الإمام عبدالحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام الوسطى".

المطلب الثاني: نموذج من انتقال نظر الإمام ابن الملقن في كتابه "البدر المنير".

المطلب الثالث: نموذجان من انتقال نظر الإمام ابن الجوزي في كتابه "الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي".

المطلب الرابع: نموذج من انتقال نظر الإمام بدر الدين العيني في كتابه "عمدة القاري".

المطلب الخامس: نموذج من انتقال نظر الشيخ الألباني في تحقيقه "لسنن أبي داود".

تمهيد: بيان المقصود من انتقال نظر الراوي في الحديث

هذا نوعٌ من الوهم والخطأ والغفلة الذي يقع لبعض الرواة أو ناسخي المخطوطاتِ الحديثية، وصورة هذه العلة: هي إذا كانتْ هناك كلمةٌ أو جملة متماثلةٌ في سطرين متواليَيْن، أو سطورٍ متقاربة، ففي هذه الحالة ينتقل نظر الراوي إلى الكلمة أو الجملة المتماثلة، فعندئذ يُدخل سندا في آخر وهكذا، والعارف المتمرس بعلم الأسانيد والمتون والمشتغل في المخطوطات الحديثية يكشفه ويعلم به ويبينه.

المطلب الأول: نموذج من انتقال نظر عبدالحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام الوسطى"

نقل عبدالحق الإشبيلي[٣١] حديثا من طريق الإمام التِّرْمِذي، عن حَكِيم بن حَكِيم؛ قال: كتَبَ عمر بن

الخطاب إلى أبي عُبَيْدة: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «اللهُ ورسولُهُ مَوْلَى مَنْ لا مَوْلَى لَهُ، والخالُ وارثُ مَنْ لا وارثَ لَهُ»[٣٢].

قال ابن القطان: كذا وقع هذا الحديثُ في النُّسَخ، وهو خطأ؛ ينقُصُ منه واحدٌ (يقصد راوٍ واحد)، فإنما يرويه حَكِيم بن حَكِيم، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْن سَهْل بن حُنَيْف؛ قال: كتب عمر بن الخطاب ... وأخاف أنْ يكون إنما سقَطَ لأبي محمد نفسِهِ (يقصد عبدالحق الإشبيلي)؛ بقرينةٍ أذكُرُهَا؛ وذلك أنَّ الحديث هو في الترمذيّ هكذا: "عن عبد الرحمن بن الحارث، عن حَكِيمِ بنِ حَكِيم بن عَبَّاد بن حُنَيْف، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْن سَهْل بن حُنَيْف؛ قال: كتب عمر بن الخطاب"[٣٣] .

هذا نصُّه، فأظُنُّ أنَّ أبا محمَّدٍ ألقى بَصَرَهُ على حَكِيم بْنِ حَكِيمِ بنِ عَبَّادِ بنِ حُنَيْف، فكتبه مقتصرًا مِنْ نَسَبِهِ على أبيه، ثم أعاد بَصَرَهُ، فوقَعَ على حُنَيْفٍ جَدِّ أبي أمامة المتصلِ به «قال[٣٤]: كتَبَ عمر بن الخَطَّاب» ...

وقد تحقَّق الظنُّ، وارتفَعَ الاحتمالُ بأنَّه في كتابه الكبير[٣٥] هكذا – ومِنْ خَطِّه نقلتُ –: "الترمذي؛ قال: حدَّثنا بُنْدَارٌ، وحدَّثنا أبو أحمد الزُّبَيْري؛ حدَّثنا سُفْيان، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن حَكِيم بن حَكِيم بن عَبَّاد بن حُنَيْف؛ قال: كتَبَ عمر بن الخطاب".

فقد تبيَّن أنَّ سقوطَ أَبِي أُمَامَةَ بْن سهل بْن حُنَيْف إنما هو من خطئه (أي انتقل نظره)، ثم اختصَرَهُ هاهنا على الخطأ[٣٦].

المطلب الثاني: نموذج من انتقال نظر ابن الملقن في كتابه (البدر المنير)

ومِنْ أمثلة انتقالِ نظر الراوي ما وقَعَ لابن المُلَقِّن في تخريجه لحديث: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»، وهو حديثٌ معروفٌ.

هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن شيخه الْخُزَاعِيّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: " الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ[٣٧].

فعندما نقله الإمام ابن المُلَقِّن قال: «رواه أحمدُ مِنْ حَدِيثِ سليمانَ بنِ بِلالٍ، عَنْ الْعَلاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هريرة مرفوعًا: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»[٣٨] .

قلت: وَهِمَ ابن الملقن رحمه الله بسببِ انتقالِ نظره؛ لأنَّ الإمامَ أحمد أخرَجَ هذا الحديثَ من طريقِ سليمانَ بنِ بلال، عَنْ كَثِير بْنِ زَيْد، عَنْ الوليد بن رَبَاح، عن أبي هريرة ﷺ.

ثم أخرَجَ بعده مباشرة حديثًا آخَرَ مِنْ طريقِ سليمانَ بنِ بلال، عن العلاء بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: جُزُّوا الشواربَ، وأَعْفُوا اللِّحَى، وخَالِفُوا المَجُوسَ[٣٩].

فانتقَلَ نظرُ ابنِ المُلَقِّن، فركَّب إسنادَ الحديثِ الثاني على مَتْنِ الحديثِ الأوَّل؛ بسبب روايةِ الإمامِ أحمد للحديثَيْنِ من طريق شيخه الخُزَاعيّ، عن سليمانَ بنِ بلال.

المطلب الثالث: نموذجان من انتقال نظر ابن الجوزي في كتابه (الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي)

النموذج الأول:

قال ابن الجوزي[٤٠] في كتابه "الضعفاء والمتروكون" في ترجمة " إسحاقَ بنِ ناصحٍ عن قيسِ بنِ الربيع.

قال أحمد: من أكذب الناس، يحدث عن النبي ﷺ برأي أبي حنيفة" وتبعه الذهبي في "ميزان الاعتدال"[٤١].

قلت: انتقل نظرُ ابنِ الجوزي من ترجمته إلى آخر، كما صوبه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان"، حيث قال (أي ابن حجر):

وقد وقع للمؤلف _ يعني الذهبي _ هنا وهمٌ عجيب تبع فيه ابنَ الجوزي، وذلك أن قول أحمد المذكور – أي جرحه– إنما هو في " إسحاقَ بنِ نَجِيحٍ المَلَطي"، وليس في "إسحاق بن ناصح"، وسبب الوهم في ذلك أن ترجمةَ ابنِ ناصح في كتاب "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم"[٤٢] تأتي قبل ترجمة "ابن نجيح" فانتقل بصر الناقل من ترجمة الأول إلى ترجمة الثاني[٤٣].

النموذج الثاني:

قال أبو حاتم في ترجمة "سليمانَ بنِ كرَّاز أبي داود الطُّفَاويّ، روى عن عمرَ بنِ عبدِ الرحمن الكوفي، وعن منصور بن المعتمر؛ وروى عنه مُحَمَّد بن مرزوق[٤٤].

قلت: نقل ابن الجوزي في كتابه "الضعفاء والمتروكون" تضعيفَ أبي حاتم الرازي لحديثه[٤٥]. وهذا خطأ، إنما انتقل بصرُ ابن الجوزي من سليمان بن كراز الطفاوي إلى سليمان بن أبي كريمة الذي تأتي ترجمته عقب ترجمة "سليمان بن كرّاز"[٤٦].

المطلب الرابع: نموذج من انتقال نظر بدر الدين العيني من كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"

قال البخاري في "صحيحه" باب: قضاء الصلاة الأُولَى فَالأُولَى:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى القَطَّانُ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ... وساق الحديث(٤٧).

قال الحافظ في الفتح: يحيى المذكور فيه هو القطان(٤٨).

قلت: كلام الحافظ ابن حجر جاء توكيدا جازما وقاطعا لكلام الإمام البخاري، في حين نجد تعقب البدر العيني في "عمدة القاري" بقوله: "وقال بعضهم: ويحيى المذكور فيه هو القطان، وكذا قال الكرماني.

قلت –أي العيني–: هو غلط، لأن البخاري صرح فيه بقوله: يحيى –هو ابن أبى كثير– ضد القليل(٤٩).

قلت: إن الحافظ بدرَ الدين العيني انتقل نظره في هذا الحديث مرتين وإليك البيان:

١– أن الصواب هو كلام ابن حجر، أما البدر العيني فقد انتقل نظره أثناء نقله للحديث؛ لأنه لو كان الأمر كما قال العيني فكيف يقول الحافظ في يحيى " هو القطان "، وقد صرح البخاري بنسبه في السند؟.

٢– ومما يدل على أن نظر العيني قد انتقل في المرة الثانية أنه قال عقب الحديث: "هذا الحديث قد مر في باب: من صلى بالناس جماعة، قبل هذا الباب بباب، وأخرجه هناك عن معاذ بن فضالة، عن هشام، عن يحيى.

وههنا عن مسدد، عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير، وقال بعضهم. . . ألخ "(٥٠).

قلت: فقول العيني: وأخرجه عن مسدد عن هشام خطأ، والصواب: مسدد، عن يحيى عن هشام عن يحيى ... الخ.

المطلب الخامس: نموذج من انتقال نظر الشيخ الألباني في تحقيقه لسنن أبي داود

أثناء تحقيقه (أعني الشيخ الألباني) لسنن أبي داود الذي سماه "صحيح أبي داود"، بعدما أورد الحديث، وهذا نصه:

" إنها لا تَتِمُ صلاةُ أحدِكم حتى يُسبغَ الوضوءَ كما أَمَر الله تعالى، فيَغسِلَ وجهَه ويديه إلى المِرفقينِ، ويمسحَ برأسه ورِجْليه إلى الكَعبينِ، ثم يكبرَ الله عز وجل ويَحمَدَه، ثم يقرأَ من القرآن ما أُذِنَ له فيه وتَيسَّرَ" فذكر نحو حمادٍ، قال: "ثم يكبّرَ فيسجدَ فيُمكنَ وجهَه – قال همام: وربما قال: جبهتَه– من الأرض حتى تطمئن مَفاصِلُه وتسترخي، ثم يُكبّرَ فيستويَ قاعداً على مقعده ويقيمَ صُلْبَه– فوَصَفَ الصلاةَ هكذا أربعَ رَكعاتٍ حتى فَرَغَ–: لا

تَتِمُ صلاةُ أحدِكم حتى يفعلَ ذلك".

قلت –الألباني–: إسناده صحيح على شرط البخاري، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن الجارود.

ثم ذكر –الألباني– إسناد الحديث فقال:

إسناده: حدثنا الحسن بن علي: ثنا هشام بن عبد الملك والحجاج بن منهال قالا: ثنا همام: ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن علي بن يحيى بن خلاد.

قلت –الألباني–: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري من طريق الحسن بن علي– وهو الحُلْوَانِيُّ–.

وأما هشام بن عبد الملك– وهو اليَزَنيُّ–؛ فليس من رجاله، ولكنه متابع، وهو لا بأس به[٥١].

قلت: هشام بن عبد الملك هذا؛ هو الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي. وقد روى له الجماعة. وليس اليَزَنِي كما ذكره الشيخ الألباني، وهذا مما انتقل نظر الشيخ رحمه الله تعالى إلى اليَزَنِي؛ فظنه هو، لأن ترجمة هشام اليزني تسبق ترجمة هشام الباهلي كما في التقريب لابن حجر[٥٢].

الخاتمة:

١– يُعتبر نقد الحديث، وغربلته لتمييز الصحيح من السقيم إحدى مهمات علماء الحديث قديما وحيثا.

٢– علل الحديث كثيرة، منها: (انتقال نظر الراوي) وذلك بسبب الكلمات أو الأسطر المتشابهة في السند أو المتن.

٣– انتقال نظر الراوي له صور متنوعة كما تبين لي من خلال هذا البحث:

أ– في المطلب الأول والرابع حيث كان انتقال النظر كلٌ من الإمام العيني والإشبيلي في نفس السند الذي ذكرهما، وذلك بسبب تشابه الأسماء في أسانيدهما.

ب– أما في المطلب الثاني فكان انتقال نظرِ ابنِ المُلَقِّن، حيث ركّب إسنادَ حديثٍ على مَتْنِ حديثٍ آخر، بسبب روايةِ الإمامِ أحمد بن حنبل للحديثَيْنِ من طريق شيخ شيخه وهو سليمان بن بلال في كلا الإسنادين.

ج– وأما في المطلب الثالث والخامس فكان انتقالُ نظرِ الإمامِ ابنِ الجوزي والشيخِ الألباني في نقل تراجم الرواة، حيث انتقل نظرهما من راو إلى آخر وذلك لسببين، الأول: تشابه الأسماء، ثانيا: أسماؤهم يأتي الواحد عقب الثاني فانتقل نظرهما.

المصادر والمراجع:

(أ)

* ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، (١٩٥٢)، الجرح والتعديل، ط ١، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

* ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: تحقيق ودراسة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، طبعة مصححة، مكتبة الرشيد. ناشرون.

* ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، (١٩٩٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري، مجموعة من المحققين، ط ١، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية.

* ابن الصلاح: عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان الشهرزوري، أبو عمرو بن الصلاح (ت: ٦٤٣ هـ)، علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح، طبعة دار الفكر، بيروت سنة ١٩٦٩ م.

* ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرَّازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، طبعة اتحاد الكُتَّاب العرب، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، تحقيق عبدالسَّلام محمد هَارُون.

* ابن مفلح، عبد الله محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، المحقق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام،دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة:الثالثة، سنة الطبع: ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

* ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (٢٠٠٠)، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت.

* ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، أبو الفضل (ت: ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

* ابن القطان ، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (المتوفى : ٦٢٨هـ)، المحقق : د. الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة – الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، عدد الأجزاء : ٦ (٥ أجزاء ، ومجلد فهارس).

* ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (١٩٩٣)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

* ابن حنبل، أحمد بن حنبل (١٩٩٩)، مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ٢، الناشر: مؤسسة الرسالة.

* ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكون، (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦، عدد الأجزاء: ٣ × ٢ .

* ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، (المتوفى:

٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٩ .

* أبو نعيم، أحمد بن عبدالله، (١٩٩٦)، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط ١، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

* الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن (المتوفى: ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٤.

* أحمد بن محمد شاكر(ت: ١٣٧٧ هـ)، الباعث الحثيث، طبع مكتبة السنة سنة ١٤١٥ هـ.

* الخليلي، خليل بن عبدالله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط ١ ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

* الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، صحيح أبي داود، (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، عدد الأجزاء: ٧ أجزاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

(ب)

* البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٧)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق الدكتور مصطفى البغا) ط ٣، دار ابن كثير، بيروت.

* البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، (١٣٤٤)، السنن الكبرى، ط ١، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد،.

(ت)

* الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي): حققه شعيب الارنؤوط وعبداللطيف حرز الله: ط ١، الناشر: دار الرسالة العالمية.

(ع)

* العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (المتوفى: ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ، عدد الأجزاء: ١.

* العسقلاني، أحمد بن علي (٢٠٠٥)، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبدالله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

* العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، (١٩٨٦)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، ط ١، دار الرشيد – سوريا.

* العسقلاني، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، ط ١، الناشر: مطبعة سفير بالرياض.

* العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م، عدد الأجزاء: ٧ .

* العسقلاني، أحمد بن علي، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عصام الصبابطي – عماد السيد، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

* العسقلاني، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م. عدد الأجزاء: ٤.

* العيني، محمود بن أحمد بن موسى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج ١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(ج)

* الجوهري: إسماعيل بن حماد، أبو نصر، أصله من فاراب وأقام في نيسابور ومات بها (ت: ٣٩٣ هـ)، الصَّحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

(ح)

* الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم النيسابوري، (ت: ٤٠٥)، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

* الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري (١٩٩٠)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط ١، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت.

(د)

* الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط ١، الناشر: دار طيبة – الرياض.

(ذ)

* الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٩٦مزز٣)، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.

* الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٩٦٣)، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.

(ر)

* أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، المحقق: محمد الصباغ، دار العربية – بيروت.

(س)

* السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، ط ١، الناشر: مكتبة السنة – مصر.

(ف)

* الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم، أبو طاهر، الشيرازي (ت: ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، طبعة دار الجيل بيروت.

---

(١) الجوهري: إسماعيل بن حماد، أبو نصر، أصله من فاراب وأقام في نيسابور ومات بها (ت: ٣٩٣ هـ)، الصَّحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م (٣/ ٤٩٣)، مادة علل.

(٢) ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، أبو الفضل (ت: ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (ج١١/ ص ٤٦٧) مادة علل، والفيروزآبادي: محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم، أبو طاهر، الشيرازي (ت: ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، طبعة دار الجيل بيروت، (٤/ ٢١).

(٣) ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرَّازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، طبعة اتحاد الكُتَّاب العرب، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، تحقيق عبدالسَّلام محمد هَارُون (٤ / ٨ – ٩).

(٤) العسقلاني، أحمد بن علي (٢٠٠٥)، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبدالله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت (١/ ٤٨٨).

(٥) أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، المحقق: محمد الصباغ، دار العربية – بيروت، (ص: ٣٤).

(٦) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي): حققه شعيب الارنؤوط وعبداللطيف حرز الله: ط ١، الناشر: دار الرسالة العالمية. رقم الحديث (٩٧)، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله.

(٧) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، (١٣٤٤)، السنن الكبرى، ط ١، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، (٣/ ٢٨١).

(٨) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (١٩٩٣)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت (٤/ ٤٨٣).

(٩) الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط ١، الناشر: دار طيبة – الرياض، (١/ ١٢١).

(١٠) الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري (١٩٩٠)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط ١، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت. (١/ ١٦٢)

(١١) أبو نعيم، أحمد بن عبدالله، (١٩٩٦)، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط ١، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان (٤٨/١).

(١٢) الخليلي، خليل بن عبدالله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط ١ ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، (١/ ١٦٣).

(١٣) ابن عبدالبر، يوسف بن عبد الله بن محمد، (١٣٨٧)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب. (١٦/ ٢٣٧)

(١٤) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق (١/ ٣٠٤).

(١٥) ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، (١٩٩٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري، مجموعة من المحققين، ط ١، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية (٢/ ٧٣).

(١٦) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، ط ١، الناشر: مكتبة السنة – مصر (١/ ٢٧٤).

(١٧) الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم النيسابوري، (ت: ٤٠٥)، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ (ص ١١٢).

(١٨) العراقي، التقيد والإيضاح، مصدر سابق، (ص١١٦).

(١٩) ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: تحقيق ودراسة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، طبعة مصححة، مكتبة الرشيد. ناشرون. (١/ ٢٢).

(٢٠) السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، مصدر سابق (١/ ٢٧٦).

(٢١) العسقلاني، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، ط ١، الناشر: مطبعة سفير بالرياض. (ص: ٢٢٦).

(٢٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق (١/ ٢٢).

(٢٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق (١/ ٩٣) بتصرف.

(٢٤) ابن مفلح، عبد الله محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، المحقق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، (١٤١/٢) .

(٢٥) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (٢٠٠٠)، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت. (٥٢١/١)

(٢٦) ابن المفلح، الآداب الشرعية، مصدر سابق، (١٤٢/٢) .

(٢٧) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، مصدر سابق (٤٣٦/١)، وابن حجر ، أحمد بن علي، لسان الميزان، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م، (١/ ١٧).

(٢٨) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق (٤٣٦/١)، وابن المفلح، الآداب الشرعية، مصدر سابق، (٢/ ١٤٥).

(٢٩) ابن حجر، أحمد بن علي، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عصام الصبابطي – عماد السيد، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، (٤/ ٧٢٣).

(٣٠) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق (١/ ١٢٧-١٣٦)، بتصرف.

(٣١) هو: أبو محمد عبد الحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام الوسطى"، الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن (المتوفى: ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م، (٣٣٠/٣).

(٣٢) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي): حققه شعيب الارنؤوط وعبداللطيف حرز الله: ط ١، الناشر: دار الرسالة العالمية. رقم الحديث (٢١٠٣)، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الخال.

(٣٣) سنن الترمذي رقم الحديث (٢١٠٣)، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الخال.

(٣٤) أي: المُتَّصِلِ به قولُهُ: «قال: كتب عمر بن الخطاب ... » إلخ.

(٣٥) يقصد الشيخ ابنُ القطان بالكبير (الأحكام الشرعية الكبرى لعبدالحق الإشبيلي)، قلت: بعد بحث طويل وجهد جهيد لم أجد هذا

الحديث لا سندا ولا متنا، ربما سبق قلم، أو هو نفسُه (ابن القطان)، وقع في الخطأ نفسه أعني انتقال النظر.

(٣٦) ابن القطان، ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (المتوفى : ٦٢٨هـ)، المحقق : د. الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة – الرياض، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، (٢/٦٢-٦٤).

(٣٧) ابن حنبل، أحمد بن حنبل (١٩٩٩)، مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ٢، الناشر: مؤسسة الرسالة. رقم الحديث (٨٧٨٤)، مسند أبي هريرة ﷺ، قال الشيخ شعيب رحمه الله: إسناده حسن.

(٣٨) ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض-السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، (٦/ ٦٨٦). قلت: تابعه الحافظ ابن حجر في التلخيص على وهمه. ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.(٣/ ١١٠).

(٣٩) مسند أحمد رقم الحديث (٨٧٨٤)، مسند أبي هريرة ﷺ، قال الشيخ شعيب رحمه الله: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٤٠) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكون، (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦، (١/ ١٠٤).

(٤١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٩٦٣)، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان. (١/ ٢٠٠).

(٤٢) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، (١٩٥٢)، الجرح والتعديل، ط ١، دار إحياء التراث العربي – بيروت. (٢/ ٢٣٥).

(٤٣) ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق (١/ ٣٧٦).

(٤٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق (٤/ ١٣٨).

(٤٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق (٤/ ١٣٨).

(٤٦) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق (٢/ ٢٣).

(٤٧) البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٧)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق الدكتور مصطفى البغا) ط ٣، دار ابن كثير، بيروت. رقم الحديث (٥٩٨)، كتاب مواقيت الصلاة، باب قضاء الصلاة، الأولى فالأولى.

(٤٨) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (٢/ ٧٢).

(٤٩) العيني، محمود بن أحمد بن موسى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج ١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. (٥/ ٩٤).

(٥٠) العيني، عمدة القاري، مصدر سابق (٥/ ٩٤).

(٥١) الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، صحيح أبي داود، (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، عدد الأجزاء: ٧ أجزاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م رقم الحديث (٨٠٤).

(٥٢) العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، (١٩٨٦)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، ط ١، دار الرشيد – سوريا.(ص: ٥٧٣).

Abstract

This research aims to highlight the modern scholars of criticism of news and critics of efforts to understand in the first codification of the Sunnah in the criticism of the era have made the news all Gal and Nevis, in order to differentiate between the modern and acceptable yield, and to refute the false and the subject and the statement is false. The science revealed the ills of the modern science of accurate, knowledge of the ills of the modern, and the conditions of the men for science students and researchers, it is one of the most important detective that will help them in achieving modern health response. Among these ills, where it is located the conversations trustworthy transmission of view the narrator, which is located some narrators or burners manuscripts Alhdithip when there is a word or a similar phrase in a couple consecutive, or lines converged, in this case considered the narrator moves to the word or phrase asymmetric, then enter bond in another, and so on, and a veteran who knows the science, evidence and narratives reveal the opposition with assets or other approved books.